

وزارة خارجية الولايات المتحدة

تقرير وزارة الخارجية عن حقوق الإنسان في سلطنة عمان لعام 2008

سلطنة عُمان هي دولة ملوكية وراثية، يبلغ عدد سكانها نحو 3.3 مليون نسمة، بما في ذلك 900 الف نسمة من غير المواطنين، وبحكمها منذ العام 1970 السلطان قابوس آبو سعيد. بوسع السلطان وحده أن يعدل قوانين البلاد من خلال اصدار مرسوم سلطاني. مجلس الشورى، والذي يبلغ عدد أعضائه 84 عضواً، هو مؤسسة استشارية يمكنها مراجعة التشريعات. شارك نحو 245000 ناخب مسجل في الانتخابات التي كانت بشكل عام نزيهة وعادلة وأجريت في أكتوبر/2007، لشغل كافة مقاعد المجلس. حافظت السلطات المدنية على سيطرتها الفعالة على قوات الأمن.

لم يكن للمواطنين الحق في تغيير حُوكِمِتهم. فرضت الحكومة قيوداً على حرية الخصوصية وحرية التعبير وحرية الصحافة، وحرية التجمع، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الدين. ما زالت المرأة تعاني من أشكال التمييز والعنف الأسري. افقدت الحماية القانونية الكافية والتطبيق الكاف للقوانين لضمان حقوق العمالة المهاجرة. وردت تقارير بأن العمالة الوافدة، لا سيما خدم المنازل، قد واجهوا أوضاعاً تصل إلى إجبارهم على أداء عمل ما، وأن بعضهم عانى من إساءة المعاملة.

قامت الحكومة في تاريخ 16/نوفمبر بتأسيس لجنة مستقلة لحقوق الإنسان يمثل أعضاؤها القطاعين العام والخاص. كما قامت في تاريخ 24/نوفمبر بسن قانون شامل لمكافحة الإتجار بالبشر.

احترام حقوق الإنسان

القسم 1: احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه لأي مما يلي:

أ - الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم ترد تقارير عن حالات حرمان أي شخص من حياته على نحو تعسفي أو غير مشروع من قبل الحكومة أو من يمثلها.

ب - الإختفاء

لم ترد أي تقارير عن حالات إختفاء أشخاص بدوافع سياسية.

ج. التعذيب والحالات الأخرى للمعاملة أو العقاب القاسي أو الإنساني أو المهين

يمنع القانون مثل تلك الممارسات ولم ترد تقارير عن تبني مسئولي الحكومة أي منها.

الأوضاع في السجون ومراكز الإعتقال

بشكل عام تماشت أوضاع السجون ومراكز الإعتقال مع المعايير الدولية. سمحت الحكومة لمراقبين حقوق إنسان مستقلين بزيارة السجون ومرافق الإعتقال. خلافاً لما ورد في تقارير سابقة لم تفتقر أي من الزنزانات في السجن إلى النواحي الصحية.

د - الإعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يمنع القانون في عُمان الإعتقال أو الحجز التعسفي، وبشكل عام راعت الحكومة تطبيق القانون المانع لهذه الممارسات.

دور الشرطة والجهاز الأمني

يسقط المكتب السلطاني، والذي يرأسه مسؤول برتبة وزير في الحكومة، على الأمن الداخلي والخارجي وينسق كافة السياسيات الإستخبارية والأمنية. وضمن المكتب السلطاني، يقوم جهاز الأمن الداخلي بالتحقيق في كافة المسائل المرتبطة بالأمن الداخلي. لقوات السلطان الخاصة مسؤوليات أمنية محدودة متعلقة بالحدود ومكافحة التهريب. تقوم شرطة عُمان السلطانية (ROP)، والتي يرأسها أيضاً مسؤول برتبة وزير في الحكومة، بأداء واجبات شُرطية دورية، وتتوفر الأمن في المطارات، وتنظم سُؤون الهجرة، فضلاً عن تسخير جهاز خفر السواحل. لوزارة الدفاع أيضاً وبخاصة الجيش السلطاني العُماني مسؤوليات لتأمين الحدود كما لها مسؤوليات أمنية داخلية محددة.

وردت تقارير لحالات فساد منعزلة خلال العام. تعنى الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية بشرطة عُمان السلطانية بالتحقيق في مزاعم الإساءة من قبل الشرطة، وتقدم إستنتاجاتها إلى مدير عام الموارد البشرية للقيام بالإجراءات التأديبية. لا تتوفر معلومات للعامة حول الإجراءات التأديبية داخل جهاز الشرطة. تلقى الضباط تدريباً عن حقوق الإنسان أثناء فترة دراستهم بأكاديمية العلوم الشرطية.

الاعتقال والاحتجاز

لا يتطلب القانون حصول رجال الشرطة على مذكرات اعتقال قبل القيام بالإعتقال. ويتعين على الشرطة أن تطلق سراح المتهم أو تحول قضيته إلى مكتب الإدعاء العام خلال ثمان وأربعين ساعة من إلقاء القبض عليه. ويجب على عضو الإدعاء العام بدوره القيام خلال أربع وعشرين ساعة إما بإصدار مذكرة

رسمية بإعتقال المتهم أو الإفراج عنه. وخلافاً للعام 2007، تم في الغالب إبلاغ المحتجزين بالتهم الموجهة ضدهم في الوقت المناسب. وفرت الدولة محامين عموميين للمحتجزين المعسرين.

ويجب على السلطات الحصول على قرارات من المحكمة لإحتجاز المتهمن خلال فترة الحجز ما قبل المحاكمة. ويجوز للقضاء إصدار قرارات بالإحتجاز لمدة أربعة عشر يوماً للسماح بإجراء التحقيق، كما يجوز لهم تجديد فترات الإحتجاز إذا دعت الضرورة. وتنشر السلطات نتائج المحاكمات التي تمت خلال الأسبوع المنصرم قرب مبني المحكمة. ويعمل القضاء في عُمان أيضاً بنظام الإفراج عن المتهم بكفاله. بشكل عام تتمتع المعتقلون بحرية الاستفادة من خدمات المحاماة حسب اختيارهم بالوجه الأكمل. في بعض الحالات، أخفقت الشرطة في إبلاغ عائلة الوافد المحتجز أو كفيله حول حالة الإحتجاز.

وردت تقارير معزولة بأن عمال أجانب مشتبه في وجودهم غير الشرعي في البلاد تم اعتقالهم دون توجيه لهم ضدهم في انتظار التحقق من أوضاع اقامتهم الشرعية بالبلاد.

هـ - حرمان المحتجزين من المحاكمة العلنية والمنصفة

يكفل القانون استقلال القضاء؛ بيد أنه يمكن للسلطان أن يكون بمثابة محكمة إستئناف نهائية ويمارس سلطاته في العفو بصفته رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء، وهو أرفع سلطة قضائية بالبلاد تتمتع بصلاحية مراجعة كافة القرارات القضائية.

تقوم وزارة العدل بتسيير كافة المحاكم. يتكون الجهاز القضائي من المحاكم الإبتدائية ومحاكم الإستئناف والمحكمة العليا. هناك 42 محكمة إبتدائية موزعة على كافة أرجاء السلطنة وتتبع في القضايا المدنية، الجنائية والتجارية، والعمالية، وقضايا الأحوال الشخصية. ويترأس كل محكمة من المحاكم الإبتدائية قاض واحد. توجد سبعة محاكم إستئناف ويترأس كل منها مجلس من ثلاثة قضاة معينون.

تقوم المحكمة العليا بوضع المقاييس والمعايير للمبادئ القانونية، وتراجع الأحكام الصادرة من المحاكم الأدنى، وترافق عمل القضاة وتطبيقهم وتفسيرهم للقوانين. تتكون المحكمة العليا من خمس قضاة. يجوز للسلطان أن يصدر عفواً أو يخفف من الأحكام الصادرة، إلا أنه لا ينقض حكماً صادراً عن المحكمة العليا. لمجلس الأعلى للقضاء أن يستمع لالتماسات ذات صلة بأحكام المحكمة العليا. اشتملت عضوية المجلس الأعلى للقضاء على رئيس المحكمة العليا، وزير العدل، المدعي العام، والمفتش العام للشرطة والجمارك

تسهم مبادئ الشريعة في صياغة كل من القانون المدني والتجاري والجنائي. القوانين التي تحكم الأحوال الشخصية وأوضاع الأسرة مبنية على التفسير الذي تتبناه الحكومة للأحكام الشرعية.

وتقوم المحكمة الإدارية ضمن إشراف ديوان البلاط السلطاني بمراجعة التظلمات ضد إساءة استخدام السلطة الحكومية. ولديها الصلاحيّة لغচ القرارات الصادرة من قبل أجهزة

الحكومة، ويمكنها أيضاً أن تقرر منح التعويضات. التعيينات لشغل الوظائف بهذه المحكمة تخضع لموافقة مجلس الشئون الإدارية. يتم تعيين رئيس المحكمة ونائب الرئيس من خلال مرسوم سلطاني بناء على ترشيح المجلس.

تتولى محكمة أمن الدولة النظر في القضايا المتعلقة بالأمن الوطني أو القضايا الجنائية التي يستدعي البت فيها بشكل عاجل أو تتطوّي على حساسيات خاصة. تتولى الإجراءات القانونية المتبعة في محكمة أمن الدولة مماثلة لتلك التي تعمل بها بقية المحاكم في عُمان. ويجوز للسلطان أن يمارس صلاحياته في تخفيف بعض العقوبات حتى في القضايا المتعلقة بأمن الدولة.

تم محاكمة منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية أمام نظام قضاء عسكري، والتي لا يعرف عنها وعما يجري بداخلها سوى القدر المحدود.

إجراءات المحاكمة

يكفل القانون حق الحصول على محاكمة عادلة، وقد قام الجهاز القضائي عموماً بإنفاذ هذا الحق. يكفل القانون افتراض براءة المتهم. لا يتم استخدام محلفين. للمواطنين الحق في الحصول على محاكمة علنية ما لم تقر المحكمة أن تكون الجلسة سرية حفاظاً للنظام أو الآداب العامة.

بحسب القانون، وفي القضايا الجنائية، يتطلب من الشرطة أن تزود المتهمين بصحيفة الإتهام الموجهة ضدهم وللمتهمين الحق في تقديم دفاعهم ومواجهة الشهود. يوجه الإدعاء والدفاع أسئلتهم للشهود أمام القاضي في المحكمة. بشكل عام للمتهمين كما لوكلائهم الحق في الحصول على أي أدلة في يد الحكومة تكون ذات علاقة بقضائهم.

توفر المحاكم محامين عموميين للمعتقلين المعسرين وتتوفر دفاعاً قانونياً للمتهمين الذين يواجهون أحکاماً بالسجن لثلاث سنوات أو أكثر. غالباً ما كان القضاة يعلنون أحکامهم النهائية في خلال يوم واحد من إنتهاء المرافعات داخل المحكمة. ويجوز للمدانين عندئذ إسقاط الأحكام الصادرة ضدهم إذا تجاوز الحكم بالسجن ثلاثة أشهر أو إذا تجاوزت الغرامات المفروضة عليهم ما يعادل قيمته 480 ريال عماني (حوالي 1250 دولار أمريكي).

السجناء والمعتقلون السياسيون

لم ترد أي تقارير عن وجود أي سجناء أو معتقلين سياسيين.

إجراءاتقضائية المدنية ومعالجاتها

تخضع القضايا المدنية لقوانين الإجراءات المدنية المطبقة. تمكن مواطنون ورعايا دول أخرى من رفع دعاوى لدى المحاكم. في بعض حالات حكمت المحاكم لصالح خدم المنازل ضد

كفلائهم، وطالبت الكفلاء برد جوازات سفر العمال وسمحت لهم بإنهاء عقد العمل. وفي بعض هذه الحالات أصدرت المحاكم أوامر لاستدعاء الكفيل وإجباره للمثول أمام المحكمة. بإمكان العمال سواء أن كانوا مواطنين أو أجانب رفع تظلماتهم الخاصة بظروف العمل إلى وزارة القوى العاملة لمعالجة أي قرارات إدارية. يجوز لوزارة القوى العاملة أن تحيل القضايا إلى المحاكم في حالة عدم تمكناها من التوصل إلى تسوية.

و - التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة لفرد، أو الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يعطي القانون إشرافاً واسعاً للحكومة في هذا المجال، والتي استخدمته بالمارسة الفعلية.

لا يقتضي القانون على الشرطة الحصول على مذكرة تفتيش قبل دخول المنازل، ولكن الشرطة غالباً ما حصلت عليها من مكتب الإدعاء العام. تتنصت الحكومة على الإتصالات الخاصة بما في ذلك الهواتف النقالة، والبريد الإلكتروني، والحوارات في غرف الدردشة بشبكة الإنترنت. تشرط وزارة الداخلية أن يحصل المواطنين على إذن للزواج من أجانب، باستثناء الزواج من مواطن أو مواطنات دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، وهذا الإذن لم يتم إصداره بشكل تلقائي. وقد يؤدي الزواج بأجانب إلى منع الزوج أو الزوجة الأجنبية من الدخول إلى البلاد ومنع الوليد الشرعي من الحصول على حقوق المواطن.

القسم 2: إحترام الحريات المدنية بما فيها

أ - حرية التعبير وحرية الصحافة

يكفل القانون حرية التعبير وحرية الصحافة في نطاق محدود، بيد أن الحكومة، وبشكل عام، فرضت قيوداً على هذه الحقوق. مارس الصحفيون والكتاب عموماً الرقابة الذاتية نظراً لتوقع الرقابة الرسمية وخوفاً من انتقام الحكومة.

يمعن القانون توجيه انتقادات إلى السلطان بأي شكل أو وسيلة، كما يحظر نشر "ما يؤدي للفتنة أو يمس أمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه". كما يمنع تعمد إرسال أية رسالة عن طريق أي نوع من الاتصالات بشكل يمس النظام العام والأخلاق أو بشكل يؤدي سلامة أي شخص. وقد فسرت المحاكم هذه القوانين بمعنى أنه من غير القانوني توجيه الإهانة للموظف الحكومي.

تصدر خمس صحف يومية خاصة في البلاد. ثلث باللغة العربية واثنتان باللغة الإنجليزية. كانت افتتاحيات الصحف عموماً متوافقة مع وجهات نظر الحكومة، على الرغم من تسامح السلطات المحدود مع بعض الانتقادات المتعلقة بقضايا السياسة الخارجية بما فيها تلك المتعلقة بمجلس التعاون الخليجي، وهي سياسات تشارك السلطنة في صياغتها. إضافة لذلك هناك صحفتان يوميتان تملکهما الدولة إلى جانب أكثر من 30 مجلة مملوكة من قبل الدولة والقطاع الخاص تنشر في البلاد.

تملك الحكومة ثلاثة محطات إذاعية ومحطتين للبث المرئي على قنوات التلفزيون التي لم تبث عموماً مواداً مثيرة للجدل من الناحية السياسية. كما توجد ثلاثة محطات إذاعية خاصة التي قامت في بعض الأحيان بث موجز للأنباء بناء على أخبار تردها من وكالة الأنباء العمانية. ينتشر النقاط ببرامج القنوات الفضائية سيما في المراكز الحضرية. ولكن، لا يوجد إعلامي دولي دائم في البلاد. كما ركزت التغطية الدولية أحياناً على الفعاليات الخاصة أو القصص ذات البعد الإنساني.

طبق مسؤولو الرقابة بوزارة الإعلام بصرامة قانون المطبوعات والنشر الذي يمنح الحكومة حق فرض رقابتها على جميع المنشورات المحلية والمستوردة. ونتيجة لذلك خضعت كافة المواد من منتجات المطبع الخاصة أو العامة للتفيق الرسمي والمصادقة قبل نشرها؛ غالباً ما تقرر الرقابة عدم السماح لأي مواد تعتبرها مهينة سياسياً أو ثقافياً أو جنسياً. بيد أن عملية الرقابة لم تتسم بالشفافية.

وردت تقارير أن مختلف شركات الإعلام أمتنعت عن نشر مواضيع لصحافيين سبق أن وجهوا نقداً للحكومة. وخلافاً للعام 2007، لم ترد أي تقارير حول و Zumum بعض الصحافيين أن لدى الحكومة "قائمة سوداء" للصحافيين والمؤلفين الذين لا يمكن نشر أعمالهم في البلاد. وقد تسامحت السلطات بدرجة محدودة حيال الانتقادات لسياسياتها وللمسؤولين والجهات الحكومية خاصة عبر الإنترنت. ولكن نادراً ما كانت تلك الانتقادات تظهر في وسائل الإعلام الجماهيري. استخدمت الحكومة قوانين التشهير وفقها على الأمان الوطني كأساس لمنع الانتقادات ضد الشخصيات الرسمية ووجهات النظر غير المقبولة سياسياً.

لم يتواجد في البلد أي دار نشر رئيسية كما كان نشر الكتب محدوداً لغاية. فرضت الحكومة قيوداً على إستيراد وتوزيع ونشر الكتب مماثلة لتلك القيود التي فرضتها على الإعلام.

حرية الإنترت

وفرت شركة الاتصالات الوطنية التابعة للحكومة خدمة الإنترنت لكافة المواطنين والمقيمين الأجانب بالبلاد مقابل رسم مالي. بالرغم من تحسن البنية الأساسية ظلت نسبة الإشتراك في خدمة الإنترنت دون نسبة 5%， إلا أن خدمة الإنترنت كانت متوفرة بشكل واسع من خلال مقاهي الإنترنت في المدن. حظرت شركة الاتصالات الوطنية التابعة للحكومة الوصول إلى العديد من المواقع الإلكترونية التي اعتبرتها إباحية أو تتناول مواضيع حساسة سياسياً أو اجتماعياً أو أنها تتنافس مع خدمات الاتصالات المحلية. لم تكن معايير حجب مواقع الإنترنت تتسم بالشفافية وإنفذت الحكومة إجراءات إضافية لمراقبة الإنصالات عبر شبكة الإنترنت في ظل تزايد استخدام الشبكة للتعبير عن آراء لا يُسمح عادة بالتعبير عنها في وسائل الإعلام والإتصال الأخرى. وردت تقارير بأن الحكومة استجوبت بعض المشاركين في غرف الدرشة ومن يوجهون انتقادات لمسؤولي الحكومة أو لسياساتها، أو من رسبت مداخلاتهم انتقاداً، وذلك عقب رصد المشاركين عبر عناوين موفري خدمة الإنترنت خاصتهم.

طلت "السبلة العمانية" والتي كانت أكثر المواقع شعبية مغلقة حتى نهاية العام. في شهر يناير/2007 اعتقلت الشرطة مؤسس الموقع إلى جانب عشرة من المتعاونين معه في إدارة السبلة وذلك لنشرهم تعليقات تنتقد بعض مسؤولي الحكومة. بعد محاكمة استمرت أربعة أشهر أصدرت المحكمة الإبتدائية حكماً برأت فيه مؤسس السبلة وثلاثة من المتهمين الآخرين والذين كانت قد وجهت

إليهم تهم الإهانة إلا أن المحكمة أدانت المتهمين السيدة الآخرين بغرامات كما حكمت على أحد المتهمين بالسجن لمدة شهر واحد. بينما عمل العديد من موقع الدردشة كبديل للسبلة العمانية إلا أن جميع هذه المواقع مارست الحذر في محتواها وسارع المراقبون فيها بحذف كل ما اعتبروه مسيئاً.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

فرضت الحكومة كذلك قيوداً على الحرية الأكademية لا سيما ما يخص نشر أو مناقشة قضايا مثيرة للجدل كالسياسة الداخلية. وقد يتعرض الأساتذة للطرد إذا تجاوز نشاطهم الضوابط التي حدتها الحكومة. ونتيجة لذلك وبشكل عام مارس الأساتذة نوعاً من الرقابة الذاتية. خلال هذا العام لم ترد تقارير عن قيام الحكومة بإنهاء خدمات أحد الأساتذة أو أي من المعلمين على تلك الخفية.

يجب أن تصادق الجهة الحكومية المعنية على اقامة أي مناسبة ثقافية عامة. تقادت المنظمات تنظيم مناسبات مثيرة للجدل نتيجة لقناعاتها أن السلطات ربما لا توافق اصلاً على قيام مثل تلك المناسبات.

ب - حرية التجمع سلمياً وتكون الجمعيات والانساب إليها

حرية التجمع

يكفل القانون حرية مؤطرة للتجمع "ضمن حدود القانون"، وقد فرضت الحكومة القيود على هذه الحرية في ممارساتها. موافقة الحكومة المسبقة كانت لازمة لجميع التجمعات العامة. وكانت السلطات تطبق هذا الشرط ما عدا في استثناءات نادرة.

حرية تكوين الجمعيات والإنساب إليها

يكفل القانون أيضاً حرية تكوين الجمعيات والإنساب إليها "لتحقيق أهداف مشروعة وبصورة سلمية". يصادق مجلس الوزراء على تأسيس المنظمات غير الحكومية -- والتي تعرف رسمياً بالجمعيات -- والتي تمارس عملها ضمن إطار مقبول من الأنشطة والتي تشمل المرأة، والطفولة، والمسنين، وذوي الاحتياجات الخاصة، وال المجالات الأخرى التي يصادق عليها مجلس الوزراء. من الناحية العملية قيد المجلس حرية تكوين الجمعيات من خلال منع الجمعيات التي صنف نشاطها بأنه "معد للنظام الاجتماعي"، أو أنه غير ملائم، كما أن المجلس لم يصرح لمجموعات أعتبرت تهديداً للأراء الاجتماعية والسياسية السائدة أو أنها مهددة لمصالح البلاد.

وينص القانون على ضرورة التسجيل لدى وزارة التنمية الاجتماعية وهي الجهة المسؤولة عن المصادقة على النظام الأساسي لتلك الجمعيات. في المتوسط يستغرق تسجيل الجمعية من الوقت نحو سنتين. ويقتصر التسجيل الرسمي لنادي الجاليات على ناد واحد لكل جنسية.

تمكنت جماعات المرأة من التسجيل في وقت اسرع نسبيا لأن تسجيلاها يتطلب فقط موافقة وزيرة التنمية الاجتماعية، ولا يتطلب موافقة مجلس الوزراء.

ج - الحرية الدينية

يكفل القانون حرية ممارسة شعائر الدينية، طالما أن تلك الممارسات لا تخل بالنظام العام. بشكل عام احترمت الحكومة هذا الحق ولكن ضمن إطار محددة ووضعت قيودا على هذا الحق من الناحية العملية. ينص القانون على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة وأن الشريعة هي مصدر جميع التشريعات. معظم المواطنين هم من المسلمين الإباضيين أو السنة، وبعض من الشيعة وقلة من المواطنين غير مسلمين. سمحت الحكومة للمقيمين من غير المسلمين بإقامة شعائرهم الدينية. يجب أن يتم تسجيل جميع المؤسسات الدينية لدى الحكومة.

تمتع غير المسلمين بحرية ممارسة شعائرهم الدينية في الكنائس والمعابد التي تم تشييدها على أراض وهبها لهم السلطان. في عام 2006 أصدرت الحكومة تعديلاً قابلاً للتطبيق القانوني وقد فنن بشكل رسمي ممنوعات لم تكن مكتوبة من قبل وتحصل إقامة التجمعات الدينية في أماكن غير دور العبادة التي صادقت عليها الحكومة. كما منع التعليم المؤسسات الدينية غير المسماة من اصدار وتوزيع مطبوعات ضمن جالياتها دون الحصول المسبق على موافقة وزارة الأوقاف والشئون الدينية.

لم تطبق الوزارة منع إقامة التجمعات الدينية في أماكن غير دور العبادة التي صادقت عليها الحكومة إلا في حالة ورود شكوى، كما أنها بصورة عامة لم تقم بمراجعة المطبوعات الدينية قبل توزيعها.

تم تعليم الإسلام من المنظور الثقافي والتاريخي في المدارس العامة والخاصة، كما أن مادة الدراسات الإسلامية إجبارية للطلبة المسلمين. تم إستثناء الطلبة غير المسلمين من دراسة هذه المادة وقامت عدة مدارس خاصة بتدریس مواد دراسية دينية بدلاً.

لا ينص القانون على منع التنصير، إلا أن وزارة الأوقاف والشئون الدينية يمكنها منع أي شخص أو جماعة من الضلوع في مثل هذا النشاط في حالة تلقيها أي شكوى. ويمكن أن تستخدم الحكومة قوانين الهجرة والقوانين المانعة للمضايقات من أجل إنفاذ سياسة الوزارة.

راقبت وزارة الأوقاف والشئون الدينية خطب الأئمة في المساجد من أجل التأكد من أن الأئمة لم ينشوا موضعيات سياسية، أو حرضوا على الكراهية أو الفتنة والقرفة الدينية. توقعت الحكومة أن يلقي الأئمة خطبهم الوعظية ضمن إطار النصوص القياسية التي توزعها عليهم الوزارة شهرياً. يجوز توقيف الأئمة عن عملهم أو طردتهم من العمل إذا ما تجاوزوا الحدود التي وضعتها الحكومة، بيد أنه لم ترد أية تقارير عن إيقاف عن العمل أو طرد خلال العام. وقد راقبت الحكومة أيضاً مضمون خطب رجال الدين من غير المسلمين إلا أنها لم تحاول السيطرة الكاملة عليها.

الإساءات الإجتماعية والتمييز

لم ترد أي تقارير عن حالات عنف ومضائقات اجتماعية موجهة ضد أتباع جماعات دينية بيد أن معادات السامية كانت حاضرة في وسائل الإعلام. لم تكن هناك مجموعة سكانية يهودية ولم ترد أية تقارير عن أعمال معادية للسامية أو أية تصريحات عامة قام بها قادة على الصعيد المحلي أو الوطني لتصوير اليهود كأشرار. إلا أن معاداة السامية كانت ظاهرة في وسائل الإعلام، وقد نشرت خلال السنة الصور الكاريكاتورية المعادية للسامية في الصحف التي تظهر صورا في قوالب نمطية وسلبية لليهود وتحتوي على رموز يهودية. وقد نشرت هذه التعبيرات بشكل أساسي في صحيفة "الوطن" اليومية التي يملكتها القطاع الخاص، وتم ذلك دون أي رد فعل من طرف الحكومة.

للإطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا، انظر تقرير عام 2008 عن الحرية الدينية في العالم في الموقع الإلكتروني www.state.gov/g/drl/irf/rpt.

د - حرية الحركة، الأشخاص النازحون داخليا، حماية اللاجئين، والأشخاص من دون دولة

يكفل القانون حق التقلل داخل الدولة وقامت الحكومة بمراعاة هذه الحقوق من الناحية العملية. لا يكفل القانون حقوق السفر أو الهجرة تحديدا، ولكن الحكومة كانت تراعيها غالباً من الناحية العملية. خلال العام لم يقم أي مسؤول من مكتب المفوض السامي للاجئين بالأمم المتحدة (UNHCR) بزيارة سلطنة عمان، كما لا يوجد لمكتب المفوض السامي للاجئين بالأمم المتحدة (UNHCR) مكتب أو ممثل في البلاد. ويحظر القانون نفي أي مواطن، ولم ترد تقارير خلال العام عن نفي أي مواطن.

حماية اللاجئين

ينص القانون على إمكانية منح وضع اللاجيء أو اللجوء وفقاً لمعاهدة الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول المنشق عنها لعام 1967، بالرغم من أن الدولة لم تكن من الدول الموقعة على الميثاق أو البروتوكول. شرطة عمان السلطانية هي الجهة المسؤولة عن تحديد وضع اللاجئين إلا أنها لم تقبل لاجئين راغبين في إعادة التوطين خلال العام الذي يغطيه هذا التقرير. لم يكن نظام شرطة عمان السلطانية المتعلق باللاجئين يتسم بالشفافية، كما لا يحدد القانون فترة زمنية محددة يجب على شرطة عمان السلطانية خلالها تخلص طلبات إعادة التوطين.

من الناحية العملية، لم تقم الحكومة بتوفير الحماية لللاجئين من ترحيلهم إلى بلدان قد تكون حياتهم أو حريتهم عرضة للخطر. السيطرة المُحكمة على دخول الأجانب إلى البلاد حدّت بشكل فعال من دخول الأجانب وطالبي اللجوء. أوقفت السلطات ورحلت المئات من الصوماليين واليمنيين والأثيوبيين والأرتيريين من حاولوا دخول البلاد بطرق غير شرعية عن طريق البر أو البحر من جهة البلاد الجنوبية، كما أوقفت ورحلت كذلك الأفغانيين والباكستانيين الذين قدموا للبلاد عن طريق القوارب عبر إيران من جهة الشمال. وكانت السلطات عادة ما تعقل هؤلاء الأشخاص في مراكز توجد في صلاة

أو في ميناء البلاد الشمالي في صهار، حيث مكثوا لفترة شهر في المتوسط قبيل ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.

القسم 3 - احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

لا يمنحك القانون المواطنين حق تغيير حكومتهم، ويحتفظ السلطان بـكامل الصلاحيات في جميع القضايا الداخلية والخارجية.

الانتخابات والمشاركة السياسية

في شهر أكتوبر/2007 شارك أكثر من 60 % من أكثر من ما يقارب 400000 سجلوا اسماءهم في سجل الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الشورى، الذي لا يتمتع بصلاحيات تشريعية رسمية. قامت لجان الانتخابات بمراجعة بيانات المرشحين للتأكد من أنهم يلبيون المعايير التعليمية والشخصية قبل إعتماد أسماء المرشحين بقاعات الإقتراع. لم يبلغ عن إتهامات أو مزاعم تذكر عن حالات تزوير أو تدخل الحكومة في عمليات الإقتراع. بالرغم من أن الحكومة لم تسمح بوجود مرافقين مسقفين للانتخابات، إلا أن وزارة الإعلام دعت عدداً من الصحافيين الأجانب لتغطية الانتخابات في العديد من المواقع في شتى أرجاء السلطنة.

لا يسمح القانون بتشكيل الأحزاب السياسية.

بلغ عدد النساء في مجلس عُمان 14 إمرأة من بين 154 عضواً هم أعضاء مجلس الشورى المنتخبون ومجلس الدولة المعينون من قبل السلطان. وكان هناك أربع وزیرات معينات يشغلن ثلثاً منها مقاعد في مجلس الوزراء المكون من 32 وزيراً.

يتشكل مجلس عُمان ومجلس الوزراء من ممثلي ينتمون لخلفيات لغوية ودينية وعرقية مختلفة.

الفساد الحكومي والشفافية

ينص القانون على فرض عقوبات جزائية بحق من يدانون بالفساد الحكومي وتطبق الحكومة هذه القوانين بصورة فعالة. وردت تقارير معزولة عن حالات فساد حكومي خلال العام.

لا يمنحك القانون الحق للمواطنين بالحصول على المعلومات الحكومية. ولكن يتم نشر المراسيم السلطانية والقرارات الوزارية في الجريدة الرسمية لكي يطلع عليها عامة المواطنين.

القسم 4 - موقف الحكومة من إقدام هيئات دولية وغير حكومية على إجراء التحقيق في إنتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

قامت الحكومة بتقييد أنشطة المنظمات غير الحكومية. لم توجد هناك منظمات محلية غير حكومية لمراقبة حقوق الإنسان، كما لا توجد في البلاد أجهزة مسؤولة أو أجهزة تدار من قبل الحكومة معنية بحقوق الإنسان. قامت الحكومة في تاريخ 16/نوفمبر بتأسيس لجنة لحقوق الإنسان يمثل للدفاع وتقدير تقرير عن حقوق الإنسان إلى السلطان عبر مجلس الدولة.

لا يسمح لأي جمعية أن تحصل على التمويل من جماعة عالمية بدون موافقة الحكومة، ويتم معاقبة من يُدان بمخالفة ذلك بالسجن لمدة أقصاها ستة أشهر وغرامة قدرها 500 ريال عماني (نحو 1,310 دولار). أفاد رؤساء المنظمات غير الحكومية المحلية أن الحكومة طلت منهم وبشكل دوري مراجعة سجلاتهم المالية للتأكد من مصادر تمويلهم كما اشترطت على المنظمات غير الحكومية أن تفدي الحكومة عن أي اجتماعيات تعقدتها مع أي منظمات أجنبية أو بعثات دبلوماسية.

في العام 2006 وردت تقارير بأن الحكومة هددت ناشطا شارك في منظمة مساجلة في الخارج بالإعتقال أو فقدانه وظيفته الحكومية أو منحه الدراسية. هذا ولم ترد أي تقارير لاحقة عن مثل هذه الممارسة خلال العام الذي يغطيه هذا التقرير.

سمحت الحكومة لعدد من المنظمات الدولية للعمل داخل الدولة دون تدخلات، بما ذلك صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (UNICEF) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة العمل الدولية (ILO).

القسم 5 : التمييز والإساءات المجتمعية والإتجار بالبشر

يحظر القانون التمييز ضد المواطنين بسبب نوع الجنس أو الأصل الإثني أو العرق أو اللغة أو الدين أو مكان الإقامة أو الوضع الاجتماعي. بيد أن الحكومة لم تعمل على تطبيق تلك الأحكام بشكل فعال، وظلت وبالتالي مظاهر التمييز الاجتماعي والثقافي التي تعتمد على نوع الجنس والانتفاء العرقي والطبقية الاجتماعية أو حالات الإعاقة قائمة في المجتمع.

النساء

يجرم القانون الإغتصاب، وتصل عقوبته إلى الحبس لمدة 15 عاما، لا يعتبر إغتصاب الزوج زوجته جريمة. وقد قامت الحكومة بفرض هذا القانون بشكل فعال. قامت الحكومة بتطبيق القانون في الحالات التي قدمت فيها بلاغات، بيد أن عوامل ثقافية ومجتمعية قد تكون أدت إلى الحد من قيام النساء بتقديم بلاغات عند تعرضهن للإغتصاب. لذا فإنه لا توجد تقديرات تبين حجم المشكلة. أفادت وافدات يعملن خادمات منازل أنهن تعرضن للإغتصاب بواسطة كفلائهم أو بواسطة موظفين يعملون في مكاتب استقدام العمالة الوافدة. وبحسب مسؤولين في بعثات دبلوماسية، فإن تحريات الشرطة أدت لإدانة عدد قليل من حوادث الإغتصاب؛ وقام الكفلاء بترحيل غالبية النساء اللاتي رفعن الدعاوى.

لا يتعرض القانون بشكل محدد لمشكلة العنف المنزلي ضد النساء، إلا أن العقوبة القصوى للإعتداء والضرب والإعتداء الأشد قسوة تصل إلى السجن لمدة ثلاثة سنوات. لم تكن هناك أدلة عن وقوع حالات تعرضت فيها الزوجات للعنف من أزواجهن، إلا أن المزاعم بمثل هذه الإساءات في المحاكم المدنية التي تتظر في قضايا الأسرة كانت شائعة. يمكن للنساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري أن يقدمن شكوى لدى الشرطة ولكن وفي الغالب كن يتوجهن إلى أفراد العائلة للتدخل من أجل حمايتهم من وضع عائلي عنيف. قامت الحكومة بتطبيق القانون في حال حدوث مثل هذه الجرائم.

بحسب تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية في العام 2006 يمارس ختان الإناث (**FGM**) في المناطق الريفية ولكن بشكل محدود. لا يوجد قانون يحرم ختان الإناث (**FGM**)؛ ولكن وزارة الصحة منعت الأطباء من القيام بهذه العملية في المستشفيات. ظلت المشكلة ذات حساسية عالية ولا يتم مناقشتها في منابر عامة. لم يتخذ المخططون بوزارة الصحة إجراء للقضاء على ختان الإناث.

اعتبر البغاء عملا غير مشروع، إلا أن مراقبين أكدوا أنه وبالرغم من القيم الثقافية الصارمة والسيطرة على منافذ الهجرة، مارست نساء من شرق أوروبا وجنوب آسيا وشمال أفريقيا والصين البغاء في البلاد.

ويبينما استمر التقدم في تغيير القوانين والنظرية الاجتماعية، بما في ذلك تعين النساء في مناصب وزیرات، وسفیرات، ومناصب کبار مسؤولي الدولة، فإن النساء ما زلن يواجهن نماذج عديدة من التمييز الاجتماعي. بعض أوجه القانون الإسلامي والتقاليد كما تفسّر في البلاد ميّزت أيضاً ضد النساء. إذ يفضل قانون الأحوال الشخصية وأوضاع الأسرة المستمد من الشريعة، الذكور على الإناث في التسوية القضائية لدعوى الميراث. وقد تردد الكثير من النساء في اللجوء إلى القضاء في نزاعات تتعلق بالميراث خشية إثارة العداء بينهن وبين أفراد الأسرة. ولا يجوز للنساء المتزوجات من أجانب نقل الجنسية إلى أطفالهن.

في الوقت الذي يحق النساء امتلاك العقارات، فإن المسؤولين الحكوميين قاموا بتطبيق معايير مختلفة بالنسبة للنسوة اللواتي تقدمن بطلبات فروض للإسكان مما أدى إلى نسبة موافقة أقل على تلك القروض لصالح النساء. في تاريخ 16/نوفمبر، سنت الحكومة أحكاماً تساوي في المعاملة بين الرجل والمرأة في الحصول على قطعة أرض مجانية من الحكومة. أعادت الأممية المنتشرة بين النساء من عمر 45 فما فوق قدرتهن على امتلاك العقارات، والمشاركة في قطاعات الاقتصاد الحديثة، أو تعليم أنفسهن عن حقوقهن.

كفلت سياسة الحكومة حصول النساء على فرص متكافئة مع الفرص المتاحة للرجال في مجال التعليم. يشكل النساء أكثر من نصف عدد الطلاب في الجامعات، كما شكلت النساء نحو ثلث عدد طلاب الدراسات العليا بجامعة السلطان قابوس.

وصلت النساء المتعلمات إلى مناصب قيادية في الحكومة، وفي الأعمال التجارية، ووسائل الإعلام؛ إلا أن كثيراً من النساء المتعلمات ما زلن يواجهن تفرقة ثقافية في العمل. تتمتع النساء العاملات في

القطاع العام أو في القطاع الخاص بحق الحصول على إجازة وضع والحصول أيضاً على أجور متساوية لقاء ما يقمن به من عمل متساو. وقد راعت الحكومة، وهي القطاع الذي يوفر أكثر فرص العمل للنساء، تلك القوانين وإلتزمت بها، كما راعاها وإنلزم بها الكثيرون من أرباب العمل في القطاع الخاص.

تعُد وزارة التنمية الإجتماعية الجهة المعنية بالإشراف على قضايا المرأة، وتتوفر الوزارة الدعم لتطور المرأة الاقتصادي من خلال جمعيات المرأة العمانية والمرأة الاجتماعية المحلية.

الأطفال

تكفل الحكومة حقوق ورعاية الطفل في سلطنة عمان. التعليم الإبتدائي للأطفال بما في ذلك الأطفال الذين لا يحملون الجنسية كان مجاناً وشاملاً ولكن غير إلزامي.

لم ترد أية تقارير علنية عن حالات عنف ضد الأطفال. ولكن أشارت تقارير أنه تم إجراء ختان الإناث (FGM) بشكل محدود لإناث سنن بين الواحدة والتاسعة.

الاتجار بالبشر

قامت الحكومة في تاريخ 24/نوفمبر بسن قانون شامل حرم كافة أشكال الاتجار بالبشر. ظل الاتجار بالبشر مشكلة في البلاد. ينص القانون على أن يترأس وزير "اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر".

اعتبرت السلطنة وجهة لنساء ورجال يأتون بشكل أساسي من باكستان وبنغلاديش، والهند، وسريلانكا، واندونيسيا، والفلبين، حيث يهاجر الكثيرون منهم حسب رغابتهم الخاصة ولكن يصيّبون فيما بعد ضمن ضحايا الاتجار بالبشر حينما يخضعون للعمل القسري كخدم أو عمال منازل. بما كانت سلطنة عمان أيضاً وجهة لنساء من جمهورية الصين الشعبية، والفلبين، والهند، والمغرب، ودول شرق أوروبا حيث يتم استغلالهن في مجال تجارة الاستغلال الجنسي.

خلال زيارتها للسلطنة في عام 2006، ثلقت "مسجل الأمم المتحدة الخاص (UNSR)" لشئون الاتجار بالبشر تقارير تفيد بأن بعض مكاتب التوظيف المحلية استقدمت خدم منازل وعمال غير مهرة بناء على عقود عمل مزورة وصادرت جوازات سفرهم وثائقهم الأخرى المتعلقة بالعمل.

يواجه من يدانون بإرتكاب جريمة الاتجار بالبشر بعقوبة السجن من ثلاثة إلى خمسة عشر سنة وغرامات من 5000 ريال عماني لغاية 100000 ريال عماني (حوالي 13000 دولار أمريكي لغاية 260000 دولار أمريكي). قامت الحكومة خلال العام بإعتقال ومحاكمة ومعاقبة مدانين على خفية جرائم باغاء في قضيتي على الأقل.

وتقع مسؤولية مكافحة جرائم الإتجار بالبشر، والتحقيق والتحري بشأنها ومقاضاة مرتكبها بشكل أساسي على كل من وزارةقوى العاملة، وشرطة عمان السلطانية، وهيئة الإدعاء العام. كما عملت الحكومة مع حكومات أجنبية لمنع الإتجار بالبشر. على سبيل المثال وقعت الحكومة مذكرة تفاهم مع الهند تتطرق بمعاملة عمالتها الوافدة في سلطنة عمان، كما عملت مع الدول المرسلة للعمالة الوافدة للتحري عن ومحاكمة مكاتب استجلاب العمالة التي تورطت في أنشطة الإتجار بالبشر.

قامت وزارةقوى العاملة خلال العام بتوظيف دفعة جديدة من مفتشي العامل المدربين من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) للتعرف على ضحايا مكافحة الإتجار بالبشر كما بدأت الوزارة في تطبيق نظام تفتيش أكثر دقة على المنشآت الخاصة في البلاد. وأصلت الحكومة تشغيل الخط الساخن الذي يعمل طوال 24 ساعة لتلقي الشكاوى من ضحايا محتملين لجرائم الإتجار بالبشر، كما قامت بتنظيم دورات تدريبية خلال العام لموظفي وزارةقوى العاملة حول الإتجار بالبشر والعمل القسري.

يمكن الإطلاع على تقرير وزارة الخارجية عن الإتجار بالبشر في الموقع الإلكتروني www.state.gov/g/tip.

المعوقون

يكفل قانون العمل للأشخاص المعوقين نفس الحقوق المكفولة للمواطنين الآخرين. وعلى الرغم من ذكر "مسجل الأمم المتحدة الخاص (UNSR)" في تقرير شهر فبراير عن "أحوال المعاقين عالمياً" أن هذه البلاد قد فشلت في سن تشريع أو اتخاذ خطوات أخرى لضمان فرص تعليم متساوية للأشخاص من ذوي الإعاقة. وبينما لم ترد تقارير عن ممارسة الحكومة التمييز ضد المعوقين، إلا أن الحكومة لم تطبق القانون بفعالية وكانت هناك ممارسات تتسم بالتمييز الاجتماعي ضد هذه الفئة من الناس.

توجب التشريعات سهولة دخول أصحاب الإعاقات إلى المبني. دخول أصحاب الإعاقات إلى المبني ممكن في بعض الأحيان ولكنهم لا يواجهون تحديات في المبني القديمة والمواقع التاريخية التي لم يتم إعادة تجهيزها للتماشي مع أحكام القانون. بموجب القانون فإن على مؤسسات القطاع الخاص التي يتجاوز عدد العاملين بها 50 شخصاً أن تخصص نسبة 2 بالمائة على الأقل من الوظائف لأشخاص معاقين. من الناحية العملية لم يتم تطبيق هذا النظام بشكل واسع.

تقع على عاتق وزارة التنمية الاجتماعية مسؤولية رعاية وحماية حقوق ومصالح الأشخاص ذوي الإعاقة. إندرت وزارة التربية والتعليم برامج في منطقة مسقط التعليمية لدمج الطلاب من ذوي الإعاقة في فصول التعليم النظامي.

أعمال إساءة وتمييز أخرى مارسها المجتمع

يجرم القانون الجزائري الشذوذ الجنسي كما يجوز مقاضاة الأشخاص وتوقيع عقوبة السجن من ستة أشهر إلى ثلاثة سنوات على من يدانون. وكان لم ترد أية تقارير حول محاكمة أشخاص على خلفية القيام بأفعال شذوذ خلال العام.

كما لم ترد أية تقارير حول تمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة .(HIV/AIDS)

القسم 6: حقوق العمال

أ - حق تكوين الجمعيات والانتساب إليها

في عام 2006، اعترفت الحكومة رسمياً بحق العمال في تكوين نقابات واتحاد عام لتمثيل النقابات في المؤتمرات والمجتمعات الإقليمية والدولية. لا يكفل القانون لمنتسبي القوات المسلحة أو أجهزة الأمن العام، أو موظفي الدولة أو خدم المنازل الحق في تكوين نقابات أو اتحادات عمالية. وبحسب وزارة القوى العاملة شكل العمال 58 نقابة عمالية لغاية نهاية العام على مستوى المؤسسات.

يكفل للعمال حق الإضراب، ولكن يجب عليهم إخطار صاحب العمل بنبيتهم بالإضراب قبل ثلاثة أسابيع على الأقل. في شهر مايو/2007 نفذ عاملون في ميناء صلالة إضراباً عن العمل مطالبين بزيادة الأجر وتعديل السياسات الخاصة بالصحة والسلامة. أعلنت وزارة القوى العاملة أن الإضراب غير قانوني بحجة أن العاملين لم يخطرروا إدارة الميناء قبل وقت كافٍ بنبيتهم الدخول في إضراب. انتهى الإضراب بعد يوم واحد بعودة معظم العاملين إلى أعمالهم. في وقت لاحق توصلت إدارة الميناء والحكومة وممثلو العاملين إلى تسوية تفاوضية حيث لبت بعضها من مطالب العاملين.

ما زالت هناك بعض السيطرة الحكومية على أنشطة النقابات. يمنع القانون قبول المنح أو المساعدات المالية من أي مصدر قبل الحصول المسبق على موافقة وزارة القوى العاملة. كما يجب أن تحصل النقابات على موافقة الوزارة عند التسجيل.

ب - حق العمال في التنظيم والتفاوض الجماعي

يسمح القانون بحق التفاوض الجماعي. تشرط اللوائح على أصحاب العمل المشاركة في التفاوض الجماعي حول شروط وظروف العمل، بما في ذلك الأجر وساعات الدوام. كما يحظر القانون على أصحاب العمل فصل أو توقيع عقوبات ذات صلة بنشاط نقابي.

لا توجد مناطق لمعالجة الصادرات.

ج - حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون في عمان إرغام أو إجبار أي شخص، بما في ذلك الأطفال، على العمل بيد أنه وردت تقارير عن حصول حالات عمل قسري للبالغين.

ولكن في بعض الأحيان وردت تقارير بأن عمالاً وافدين قد وضعوا في ظروف معينة يمكن اعتبارها تشغيلياً قسرياً. في عام 2006 قضت المحكمة العليا أنه بإمكان العمال الوافدين تغيير مخدميهم دون الحصول على موافقة كفالتهم الأصليين. بيد أن بعض كفلاء خدم المنازل واصلوا حجز الوثائق التي يتنازلون بموجبها عن كفالة العمالة، أو أنهم طلبوهم بدفع رسوم تنازل قد تبلغ 600 ريال عماني (ما يعادل 1560 دولاراً)، قبل السماح لهم بتغيير الكفيل.

د - حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون بكافة أشكال عمل الأطفال. الحد الأدنى لسن عمل الأطفال هو سن 15 سنة، ولكن في بعض المهن التي تتطوي على مخاطر فالحد الأدنى للعمل هو 18 سنة. ويجوز استخدام النساء الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 سنة بين الساعة 6 صباحاً حتى الساعة 6 مساءً. و يمنع استخدام القصر في مهن تتطوي على مخاطر، أو العمل ليلاً أو في عطلة نهاية الأسبوع أو في أيام العطلات الرسمية. وقد طبقت وزارة القوى العاملة هذا القانون عموماً، ولكنها لم تطبقه على المشروعات الصغيرة المملوكة للأسر التي تشغّل الأطفال تحت السن القانوني للعمل، وخاصة في القطاع الزراعي وقطاع صيد الأسماك.

لم توجد في أي قطاع من قطاعات العمل الرسمي حالات يستخدم فيها الأطفال لتأدية العمل. وكتقليد تقافي، شارك بعض الأطفال البدو طواعية في سباق الهجن من أجل عائلاتهم. وأصلت الحكومة العمل على أن يتم رفع المعدل بسنة واحدة كل عام إلى أن يتم الوصول إلى سن الثامنة عشر في العام 2009.

ه - ظروف العمل المقبولة

لم يوفر الحد الأدنى للأجور للمواطنين الذي يبلغ 140 ريال (حوالي 364 دولار) في الشهر مستوى معيشياً مناسباً للعامل والعائلة. كما لم يطبق قانون الحد الأدنى للأجور على العديد من المهن والأعمال التجارية، بما فيها الأعمال التجارية الصغيرة التي يستخدم فيها أقل من خمسة عمال، ولم تُطبق أيضاً على أفراد الأسرة المعالين الذين يعملون في مشروع عائلي، كما لم تُطبق هذه القواعد على بعض الفئات الذين يمارسون أنواعاً مختلفة من العمل اليدوي. لا يوجد حد أدنى للأجور للعمالة الوافدة. وأفادت بعض التقارير أن العمالة الوافدة في بعض المؤسسات والمنازل كانوا يعملون لأكثر من 12 ساعة في اليوم، وذلك مقابل أجر لم يتجاوز 30 ريال عماني (78 دولاراً) في الشهر. طبقت وزارة القوى العاملة الحد الأدنى للأجور للمواطنين بصورة فعالة.

يتراوح عدد ساعات العمل في الأسبوع في القطاع الخاص ما بين 40 و 45 ساعة تشمل فترة راحة أسبوعية من يوم الخميس بعد الظهر حتى نهاية يوم الجمعة. ويبلغ عدد ساعات العمل في الأسبوع لموظفي الحكومة 35 ساعة. بينما لا يحدد القانون عدد الأيام في أسبوع العمل، إلا أنه يتضمن فترة للراحة كل أسبوع لا تقل عن 24 ساعة، كما يتضمن القانون دفع أجر إضافي للعامل عن ساعات العمل التي تتجاوز 48 ساعة في الأسبوع. ولم تطبق اللوائح الحكومية بشأن ساعات العمل دوماً. وكان باستطاعة العاملين الذين عملوا ساعات إضافية دون الحصول على تعويض تقديم شكوى إلى دائرة الرعاية العمالية بوزارة القوى العاملة.

ينص القانون على أنه من حق العامل مغادرة موقع العمل الذي تكمن فيه المخاطر دون تعريض استمراره في العمل في وظيفته الحالية للخطر وذلك في حال معرفة رب العمل بالخطر وإخفاق هذا الأخير في تطبيق آية إجراءات تصحيحية في هذا الصدد. وباستطاعة العاملين الذين تسرى عليهم أحكام قانون العمل الحصول على تعويض عن آية إصابة أو أي مرض تعرضوا له في إطار ممارستهم لعملهم عن طريق التأمين الصحي الذي يوفره لهم رب العمل. لا يغطي قانون العمل أوضاع خدم المنازل، ولكن صدر قرار وزاري منفصل ينظم أوضاع خدم المنازل ويلزم رب العمل بتوفير العناية الطبية محلية لخدم المنازل مجانيا طوال فترة عقد العمل. أفاد العاملون في قطاع الصحة أن بعض أصحاب العمل لم يوفروا التأمين الصحي للعمالقة الوافدة ذات المهارات البسيطة أو أنهم كانوا يوفرون لهم تأمينا صحيا بقيمة لا تزيد عن 5 ريالات (حوالي 13 دولارا) في الشهر مع خصم النفقات الإضافية من رواتبهم. وكان مفتشو دائرة الصحة والسلامة المهنية في المديرية العامة للرعاية العمالية يطبقون عموماً المعايير القياسية للصحة والسلامة، وكانوا يعملون وفقاً للقانون ويقومون بزيارات ميدانية منتظمة للتفتيش.